دور الافصاح المحاسبي والشفافية في حوكمة الشركات
بالتطبيق على شركة النيل للأسمنت المحدودة

د. مهدي عبدالله محمد موسى
أستاذ متعاون بالجامعات السودانية
د. موسى عبدالله محمد موسى
جامعة السودان التقانية، كلية ربك التقنية
السودان

الإطار المنهجي

تمهيد:

لاريب أن من أهم العوامل التي ظهرت من أجلها حوكمة الشركات، هو إعادة الثقة للمتعاملين في أسواق المال، ذلك بعد سلسلة الانهيارات التي طالت الكثير من الشركات العالمية العملاقة، والتي افتقدت معظمها إلي دقة وصحة المعلومات المحاسبية. هذه المعلومات تهدف إلي إعطاء تمثيل للواقع الاقتصادي للشركة، وعلى هذا الاساس جاء مبدأ الافصاح والشفافية كمبدأ رئيسي تعتمد عليه حوكمة الشركات، والذي ينطوي علي إعداد ومراجعة المعلومات المحاسبية والافصاح عنها بما يتوافق والمعايير المتعارف عليها. فكل من الافصاح والشفافية لها دور في شفافية واستقامة وانتظام المعاملات في أسواق المال، وذلك حماية لدور سعر السهم في تقييم الشركة. ويبرز هذا الدور من خلال قواعد الشفافية والإفصاح. خلاصة القول أن حوكمة الشركات تهدف إلي تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية وتحقيق سهولة فهمها، مما يزيد اهتمام المستثمرين وينعكس على الجوانب المختلفة للسوق المحلي.

مشكلة الدراسة:

الافصاح المحاسبي والشفافية والحوكمة كلمات مترادفة تدل على معنى واحد هو إعداد ومراجعة المعلومات المحاسبية والافصاح عنها بما يتوافق مع المعايير المتعارف عليها. مشكلة الافصاح المحاسبي والشفافية أنها شيء نسبي لا يمكن تحديد مقداره بأسلوب كمي أو نوعي، وتؤثر عليه رغبة الادارة في نشر المعلومات، يعتبر هذا المعوق الاساسي لعملية الافصاح المحاسبي والشفافية، أضف إلى ذلك خطورة استفادة المنافسين في السوق من المعلومات المفصح عنها، وارتفاع تكلفة الافصاح في تقارير دورية، وتحديد المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها المستخدمين للتقارير والقوائم المالية بمختلف مستوياتهم.

بناءا على هذا التباين في مشاكل الافصاح المحاسبي والشفافية والحوكمة، يمكن إيجاز مشكلة الدراسة في كيفية الاجابة نظريا على عدة تساؤلات بحثية هي:

1- هل يساعد الافصاح المحاسبي والشفافية في حصول الشركات المنافسة على المعلومات التي تضر بالشركة مما يخلق دافع للشركات نحو عدم التوسع في الافصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية؟
2- هل حوكمة الشركات تساعد في جودة المعلومات المحاسبية وتحقق ثقة المستثمرين والمساهمين في مصداقية التقارير المالية؟
3- هل تستطيع الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها؟

4- هل يؤي الإفصاح المحاسبي والشفافية إلي تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تضمين القوائم المالية للشركات كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الاطراف ذات الصلة بالشركة، التي تساعدها في اتخاذ قراراتها الاقتصادية بصورة واقعية وحقيقية، وأن تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصورة دورية، عدا تلك التي يكون لها تأثير سلبي في مستقبل الشركة الاستثماري، بمعني عدم الافصاح عن خطط يمكن أن تستغلها جهات أخرى منافسة في السوق تحقق بها مكاسب مالية يفترض أن تعود للشركة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الافصاح المحاسبي والشفافية وحوكمة الشركات في الأوساط الاكاديمية والمهنية على حد سواء، فهو يكاد يتصدر المعايير المحاسبية التي تصدرها الهيئات المهنية، وتناول الأكاديميين موضوع الافصاح في كتبهم ومقالاتهم. تشابك الاقتصاديات العالمية والتطور الكبير في التقنية وظهور التكتلات الاقتصادية وازدياد التجارة بين الدول كل هذه التغيرات تزيد من الحاجة للمعلومات الملائمة وبيان محتوى القوائم المالية، مع الاخذ في الاعتبار الاختلاف في طرق الاعداد والسياسات المحاسبية التي تختلف من بلد لآخر مما يجعل الدور الذي يلعبه الافصاح المحاسبي والشفافية وحوكمة الشركات كبيرا ومهما.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة.
2- المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات.
3- المنهج الوصفي باستخدام العينة العشوائية لتقويم النظم المحاسبية المتبعة في الشركات.
4- المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة.

فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة وانسجاما مع أهداف الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1- هناك ارتباط ذو دلالة معنوية بين تطبيق الافصاح المحاسبي والشفافية الكاملة في المعلومات المحاسبية المنشورة وتجنب الآثار السالبة على مستقبل الشركة الاستثماري.
2- هناك علاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية وتحقيق ثقة المستثمرين والمساهمين في مصداقية التقارير المالية.
3- هناك علاقة طردية بين الافصاح المحاسبي والشفافية وحوكمة الشركات.

أدوات جمع البيانات:

تم جمع البيانات عن طريق الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والتقارير والاستطلاعات والانترنت.

ثانيا: الدراسة السابقة

دراسة: محمد محمود حميدات وآخرين[1]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات فيتحسن موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية في شركات الخدمات المالية المساهمة العامة الأردنية، وكذلك بيان أهمية تطبيق هذا المبدأ والمشاكل والمعوقات التي تحد من التطبيق الأمثل لمبدأ الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تلك الشركات، وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن هناك أهمية كبيرة لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في البيئة الأردنية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً إيجابياً لمبدأ الإفصاح والشفافية في تحسين ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لشركات الخدمات المالية المساهمة العامة الأردنية، وأخيراً توصلت الدراسة إلى إن التطبيق الأمثل لمبدأ الإفصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في شركات الخدمات المالية الأردنية يعاني العديد من المشاكل والمعوقات.

المبحث الأول: الإطار النظري

أولا: الإفصاح والشفافية

يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات حيث يمكن المساهمين من الحصول على كافة المعلومات المطلوبة والمتعلقة بالوضع المالي والأداء والملكية والرقابة والنتائج المالية والتشغيلية وملكية الأسهم في الأوقات المناسبة بكل عدالة وشفافية، وتلتزم الشركات المسجلة في السوق المالية بوضع سياسات وإجراءات الإفصاح وأنظمتها الإشرافية بشكل مكتوب. كما أن هذا المبدأ يكفل إطاراً محدداً لإجراءات حوكمة الشركات يعنى بتحقيق الشفافية والإفصاح الدقيق بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية والمالية وجودتها، والعمل على تقديم المعلومات في الوقت المناسب وبخاصة المعلومات المتصلة بتأسيس الشركة، وأهدافها، وحقوق المساهمين، وحق الأغلبية من حيث عدد الأسهم، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركة.

1- الإفصاح المحاسبي:

1-1 مفهوم وأهداف وأنواع الافصاح المحاسبي:

1- مفهوم الافصاح المحاسبي

الافصاح المحاسبي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدر البيانات كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المنشأة[2]. كما تم تعريف الافصاح من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنه "يقصد بالإفصاح العام إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة"[3]. تختلف وجهات النظر حول مفهوم الافصاح عن المعلومات الواجب توفيره في البيانات المالية المنشورة وينبع هذا الاختلاف اساسا من اختلاف مصالح الاطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو مشكلة الافصاح قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة هؤلاء جميعا قد لا تلتقي ايضا من نظرة جهات الرقابة والاشراف علي المهنة كدواوين المحاسبة والبنوك المركزية وهيئات البورصة

والمجاميع المهنية، من هنا يصبح من الصعب جدا توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الافصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الاطراف رغباته الكاملة في هذا المجال[4] .

2- أهداف الافصاح المحاسبي:

إن الهدف العام يتمثل في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لإداء المنشأة والتغيرات في الحالة المالية ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية للتقارير المالية وتوفير الخصائص النوعية. يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إعلام كل المستثمرين الحاليين والجدد بالاستراتيجيات المحاسبية وطرق تطوير عمل القوائم المالية وهذه القوائم المالية تضم ولكن لا تقتصر علي قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية[5].

ج- أنواع الافصاح المحاسبي:

هناك العديد من انواع الافصاح المحاسبي فيما يلي يعرض الباحثان اهم هذه الانواع:

- ✓ **الافصاح الكامل:**

الإفصاح الكامل يختبر الآثار التي تطرأ على برنامج التوصيل ويعرف بالشفافية ويمكن إعادة النظر في الصعوبات التي تواجه السياسات، كما أن الإفصاح يعمل على تدعيم ودفع الأطر التي تشكل السياسات الناجحة التي يمكن الاعتماد عليها وتكشف السياسات الغير ناجحة في المؤسسات[6].

يعرف أحد الباحثين أن الافصاح الكامل يشير إلي شمولية التقارير المالية لكل المعلومات والإيضاحات الي يفترض أن تكون مهمة وحساسة لمن يريد أن يقرأ هذه القوائم المالية، وهنا يجب أن يراعى مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك أن احتمالية عدم إدراج معلومة ما بشكل تفصيلي معين قد يضر ضررا بليغا بمن يعتمد علي هذه القوائم في صنع واتخاذ قراره[7].

- ✓ **الإفصاح العادل:**

انتظم الإفصاح العادل في اكتوبر 2008م في المجتمع الامريكي وأسواق المال الامريكية وقد عملت الجمعيات الامريكية على وقف الإفصاح الاختياري قدر الإمكان.

يرى أحد الباحثين أنه يرتبط بالنواحي الاخلاقية والادبية بحيث يمد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد[8].

ويرى آخر الافصاح بالتقارير عن كافة البيانات والمعلومات التي تسهم في إيضاح الحالة المالية للوحدة الاقتصادية لكافة الفئات المستخدمة للتقارير المالية دون تحيز لفئة دون الاخرى[9].

1-2 المقومات الاساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية[10]:

1-تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.
2-تحديد الاغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.
3-تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها.
4-تحديد اساليب وطرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية.
5-توقيت الافصاح عن المعلومات المحاسبية.

يرى الباحثان أنه لابد من تكامل المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة حيث لابد من تحديد نوع المستخدم للمعلومات المحاسبية، وتحديد أغراض المعلومات، وطبيعة ونوع المعلومة، واساليب وطرق الافصاح عن المعلومات، وتوقيت الافصاح عن المعلومات المحاسبية. كل تلك التفاصيل تعتبر الطريقة المثالية التي تساعد مستخدم التقارير والقوائم المالية من اتخاذ القرار الاستثماري السليم دون تضليل.

1-3 معوقات الافصاح المحاسبي:

يتم الوصول إلى المستوى الأمثل من الافصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق، ويرافقه القدرة والرغبة لدى الإدارة في نشر مثل هذه المعلومات. إلي أن يكشف عن العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل منها:

1- تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة، الامر الذي قد يضر بمصلحتها.
2- يؤدي الافصاح إلي تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة.
3- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها.
4- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة اقل من قيام إدارة الشركة بنشرها في تقارير دورية.
5- عدم إلمام الشركة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات[11].

يري الباحثان أن الافصاح شيء نسبي لا يمكن تحديد مقداره وتؤثر عليه رغبة الإدارة في نشر المعلومات، يعد هذا المعوق الأساسي لعملية الافصاح، أضف إلى ذلك خطورة المنافسين في السوق، وتحديد المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها المستخدمين للتقارير والقوائم المالية بمختلف مستوياتهم، وتكلفة الإفصاح في تقارير دورية.

2: الشفافية:

2-1مفهوم الشفافية:

الشفافية هي ظاهرة تشير إلي قيام المؤسسة أو الجهة المهنية بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين واصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، واتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات التي تكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها علي أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة، لقد كشفت الازمات المالية العالمية الانحرافات التي وقعت فيها المؤسسات الكبري والحاجة الماسة لتدعيم مفاهيم الافصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة المؤسسات، وترسيخ تطبيقها حتي تحول دون تكرار مثل هذه الأزمات لأن افتقار الشفافية أدى إلي افتقار المساءلة التي تلزم المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو الخداع والغش، وتتطلب المساءلة حرية الوصول إلي المعلومات ولا يتحقق ذلك عن طريق الافصاح، فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلي جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، ذلك من اجل الحفاظ علي مصالح المساهمين والاطراف الاخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلي الغموض والإيهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر علي جودة المعلومات، فقد يعتمد البعض إلي انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين، وبالتالي يكون المستثمر ضحية إخفاء الحقائق منها:

1- ضبابية البيانات
2- غموض المصطلحات
3- ازدواجية المعايير
4- الكلمات المبهمة
5- اختلاف اسس المحاسبة
6- شراء الزمم
7- الارهاب الوظيفي

مثال ذلك حدث مع المؤسسة الامريكية للطاقةEnron سنة 2002م التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة اسهم المؤسسة علي مستوى السوق، استفاد المسيرون اصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، تمكنوا من تحقيق صفقات وباعوا حصصهم بأعلى الاسعار، في الوقت الذي كانت فيه المؤسسة تغرق ببطيء، فالإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطار حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية[12].

2-2 شروط الشفافية:

هناك شروط عدة ينبغي توافرها في آي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:

1- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، إذ أن الشفافية المتأخرة تكون لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل، كمثال على ذلك ميزانيات الشركات التي تنشر بعد مرور شهور أو سنوات من صدورها.

2- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.

3- أن يعقب الشفافية مساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة إظهار الاخطاء.

4- أن تكون شارحة نفسها بنفسها، فلا قيمة لشفافية غامضة.

5- ينبغي أن لا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ علي بعض المعلومات ذات الصلة بسرية أعمال الشركة.

2-3أوجه الاختلاف بين الافصاح والشفافية:

1- مفهوم الشفافية من حيث النطاق اوسع من مفهوم الافصاح إذ تمارس الشفافية في المجالات السياسية والاجتماعية فضلا عن المجالات المحاسبية والاقتصادية بينما يكاد أن ينحصر مجال الافصاح في المجالات المحاسبية والاقتصادية.

2- ظهر مفهوم الشفافية نتيجة أزمات أو أحداث مالية أو سياسية أما مفهوم الافصاح فظهر نتيجة أحداث متطورة كالتوسع في شركات المساهمة.

3- مفهوم الافصاح يخدم المستخدمين المحاسبين أما الشفافية فتخدم المستخدمين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين.

4- مفهوم الشفافية يعتمد على المعلومة المحاسبية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أما الافصاح فيعتمد على المعلومة المحاسبية غالبا[13] .

ثانيا: حوكمة الشركات:

مقدمة:

لقد ظهر في السنوات الأخيرة ما يعرف بمصطلح حوكمة الشركات باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية والمصرفية ، ويطلق عليه أيضاً اسم الحكم الرشيد في الشركات والتي تتضمن إجراءات وطريقة إدارة الأطراف ذات العلاقة في الشركات وقد حاز هذا المصطلح على قدر عالٍ من الاهتمام والرعاية خاصة من سلطات الإشراف والرقابة وأيضاً المنظمات الاقتصادية والمالية، وقطاعات الشركات والمؤسسات والمصارف سواء إقليماً أو دولياً وقد نشأت هذه الظاهرة نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية والتي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الإفلاس والتعسر والعسر المالي للعديد من الشركات الضخمة التي تضرر من جرائها آلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال. وقد أوضحت تجارب العديد من دول وشركات العالم والأزمات المالية التي عصفت بها، أن الحكم الرشيد يشكل أحد العناصر الأساسية للنمو الصحي والقوي في الاقتصادات الوطنية وقطاع الشركات والمصارف المحلية. وتعد حوكمة الشركات مرشداً جيداً للشركات خاصة في توازن حالات تعارض المصالح بين المستثمرين وإدارة الشركة وأصحاب المصالح الأخرى، وتعمل علي زيادة ثقة المستثمرين وزيادة القيمة السوقية لأسهم الشركات، وتساعدها في الحصول على التمويل الدولي والمحلي، وخاصة بعد الاضطرابات المالية التي لحقت بالأسواق العالمية في منتصف التسعينيات، وإفلاس بعض الشركات في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في عام 2001، وإفلاس بعض الشركات الأمريكية نتيجة الغش والتلاعب بالقوائم المالية وعدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية. وقد اختلفت الآراء حول تعريف أو ترجمة Corporate Governance "" حيث تم تسميتها بالإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة، وأخيراً تم تسميتها حسب مجمع اللغة العربية" حوكمة الشركات".

1- مفهوم وأهمية ومبادئ حوكمة الشركات:

1- مفهوم حوكمة الشركات:

- تعريف الحوكمة لغوياً: يرى البعض أن هذه الكلمة مشتقة من التحكم، فيراد بها التحكم والسيطرة من خلال اتباع أسس وقواعد الضبط بهدف تحقيق الرشد، ويرى البعض الآخر في اللغة أنها نظام ومراقبة بشكل متكامل وعلني لتدعيم المسئولية والشفافية والموضوعية.
- تعريف الحوكمة محاسبياً: ترتكز النظرة المحاسبية لمفهوم الحوكمة على توفير كافة المقومات اللازمة لحماية أموال المستثمرين وضمان حصولهم على العوائد الملائمة وعدم استخدام أو استغلال أموالهم من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع شخصية، أو استخدامها في استثمارات ومجالات غير آمنة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية. فهذه النظرة تركز على تحقيق الشفافية.
- تعريف الحوكمة إدارياً: هي مجموعة القواعد والضوابط والممارسات التنظيمية الإدارية التي تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح، والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح من الممارسات الخاطئة.[14]

ويعرف الكاتب "Gabrielle O'Donovan" "حوكمة الشركات"، بأنها 'السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع، الموضوعية والمساءلة والنزاهة. فالإدارة السليمة للشركات تعتمد على التزام السوق الخارجية والتشريعات، بالإضافة إلى ثقافة صحية تشمل ضمانات للسياسات والعمليات '.

يكمل أودونوفان ان 'النوعية الملحوظة في إدارة الشركات يمكن أن تؤثر على سعر السهم، فضلا عن التكلفة اللازمة لزيادة رأس المال. والجودة هي التي تحددها الأسواق المالية والتشريعات وغيرها من قوى السوق الخارجية بالإضافة إلى كيفية تنفيذ السياسات والعمليات، وكيفية قيادة الناس. والقوى الخارجية هي، إلى حد كبير، خارجة عن دائرة السيطرة على أي إدارة. اما البيئة الداخلية فهي مسألة مختلفة تماما، فعروض الشركات فرصة لتمييزها عن المنافسين من خلال ثقافتها الإدارية. وحتى الآن، هناك الكثير من النقاش حول حوكمة الشركات ويتركز على السياسة التشريعية، لردع الأنشطة الاحتيالية وسياسة الشفافية التي تضلل المديرين التنفيذيين لعلاج الأعراض وليس الأسباب. وهو نظام لتنظيم وتشغيل والسيطرة على الشركة بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل لإرضاء المساهمين والدائنين والعاملين والعملاء والموردين، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، فضلا عن الوفاء بالمتطلبات البيئية المحلية واحتياجات المجتمع[15].

وفق تقرير من SEBI جنة (الهند) على حوكمة الشركات يعرف حوكمة الشركات بأنه القبول من جانب الإدارة لحقوقه غير القابلة للمساهمين والمالكين الحقيقيين للشركة وبدورهم كأمناء نيابة عن المساهمين. فهو يقع في الالتزام بالقيم، عن القيام بأعمالهم والأخلاقية عن أي تمييز بين الأموال الشخصية والشركات في إدارة الشركة. " والتعريف مستمد من مبدأ غاندي للوصاية، والمبادئ التوجيهية للدستور الهندي. ويعتبر حوكمة الشركات من الأخلاق وهو واجب أخلاقي.

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والسندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم. وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية ".

2- أهمية وفوائد حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركة أهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم. ويتضح لحوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات وللمساهمين وذلك كما يلي:[16]

- **أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات**

تظهر أهمية الحوكمة بالنسبة الشركات فيما يأتي:

- خلق بيئة عمل جيدة تساعد الشركة على تحقيق أفضل أداء.
- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.
- وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي ترعى مصلحة المساهمين.
- تساعد على الانفتاح والوصول إلى أسواق المال العالمية وجذب المستثمرين الأجانب لتمويل المشاريع التوسعية.
- زيادة وبناء الثقة مع أصحاب المصالح من المستثمرين وحماية حقوقهم.
- وقاية الشركة والعاملين فيها من التلاعب والغش المالي والغنى الفاحش والفساد الإداري والأزمات والإفلاس.

- **أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين**

تظهر أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمساهمين فيما يلي:

- تعظيم عوائد الاستثمار والقيمة الاستثمارية وحقوق المساهمين والحد من المخاطر وتضارب المصالح.
- تساعد على ضمان الحقوق لكافة المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على الشفافية والنزاهة والمصداقية.
- الإفصاح الكامل على أداء الشركات والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا.
- يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

يتضح لنا من خلال هذا الموضوع مدى أهمية قواعد الحوكمة ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، حيث تهدف الحوكمة إلى تحقيق الاستثمار الأمثل والأرشد لقدرات الشركات ومواردها عبر تهيئة بيئة عمل تتسم بالمسؤولية والالتزام والرقابة ومراعاة مبادئ العدالة والشفافية في تحديد أهداف الشركة وخططها التجارية الاستراتيجية، وبيان حقوق كل كيان من كياناتها والتزاماته، إضافة إلى إدارة علاقتها بالموردين والممولين والمستهلكين وجهات الرقابة والأنشطة التي تزاولها.

5- مبادئ حوكمة الشركات هي:

- حماية حقوق حملة الاسهم.

- معاملة عادلة لحملة الاسهم
- حماية دور اصحاب المصالح.
- الافصاح والشفافية الكاملة.
- تحقيق عدالة مسئوليات مجلس الإدارة

القضايا التي تحيط بمبادئ حوكمة الشركات هي:

- ✓ الضوابط الداخلية، والمدققين الداخليين
- ✓ استقلال كيان مراجعي الحسابات الخارجيين وجودة ما تقدمه من عمليات مراجعة الحسابات
- ✓ الرقابة وإدارة المخاطر
- ✓ الإشراف على إعداد البيانات المالية للكيان
- ✓ استعراض ترتيبات التعويض لكبير الموظفين التنفيذيين وغيرهم من كبار المسؤولين التنفيذيين
- ✓ الموارد المتاحة للمديرين في أداء واجباتهم
- ✓ الطريقة التي يتم ترشيح الأفراد لشغل مناصب في المجلس
- ✓ سياسة توزيع أرباح

يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركات على:

- تحديد العلاقات بين حملة الأسهم والإدارة ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى.
- توفير الثقة لدى المساهمين على استثماراتهم في الشركات.
- تحديد التزامات الإدارة بقواعد العمل تجاه المساهمين ومجلس الإدارة.
- جذب المستثمرين واكتساب ثقتهم من خلال الممارسة الفعالة للحوكمة داخل الشركة.
- تحقيق العدالة والشفافية، وتعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والملاك وجميع الأطراف من أصحاب المصالح.
- مراقبة وتحقيق أهداف الشركة وتعظيم ثروة المساهمين

د. نموذج لحوكمة الشركات:

على الرغم من أن النموذج الأمريكي لحوكمة الشركات هو الأكثر شهرة، هناك تباين كبير في نماذج إدارة الشركات في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال نستعرض النموذج الانجلو أمريكي:

النموذج الأنجلو أمريكي:

هناك العديد من النماذج المختلفة لإدارة الشركات في جميع أنحاء العالم. هذه تختلف وفقا لمجموعة متنوعة من الرأسمالية التي هي جزء لا يتجزأ والنموذج الليبرالي الذي هو شائع في البلدان الأنجلو أمريكية يميل إلى إعطاء الأولوية لمصالح المساهمين. نموذج منسق أن يجد المرء في أوروبا القارية واليابان تعترف أيضا على مصالح العمال، والمديرين والموردين والعملاء والمجتمع. كل نموذج لديها ميزة تنافسية متميزة. والنموذج الليبرالي للحوكمة الشركات تشجع الابتكار الجذري والمنافسة من حيث التكلفة، في حين أن النموذج المنسق لحوكمة الشركات يسهل الابتكار والمنافسة المتزايدة الجودة. ومع ذلك، هناك اختلافات هامة بين نهج الولايات المتحدة مؤخرا لقضايا الحكم وبين ما حدث في المملكة المتحدة. في الولايات المتحدة، وهي شركة تخضع لمجلس الإدارة، والذي لديه القدرة على اختيار موظف تنفيذي، والذي يعرف عادة المسؤول التنفيذي. الرئيس التنفيذي لسلطة واسعة لإدارة الشركة على أساس يومي، لكنه يحتاج للحصول على موافقة المجلس لاتخاذ إجراءات رئيسية معينة، مثل استئجار حالة المرؤوسين على الفور، في جمع الأموال، والحصول على شركة أخرى، والتوسعات الرأسمالية الكبرى، أو غيرها من مشاريع مكلفة. ومن المهام الأخرى للمجلس ويمكن أن تشمل وضع السياسات وصنع القرار، ورصد أداء الإدارة، أو السيطرة على الشركات.

مجلس الإدارة هو ومسؤول أمام المساهمين، ولكن اللائحة تجعل أكبر المساهمين أن يكون له تأثير على تركيبة المجلس، عادة، على المساهمين من الأفراد اختيار المرشحين للمجلس أن يختار من بينها، بل هي مجرد طلب بالموافقة الروتينية للمرشحين للمجلس[17].

المبحث الثالث: الجانب التحليلي للدراسة

الإفصاح المحاسبي والشفافية والحوكمة في شركة النيل للأسمنت:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يتضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والاداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة[18] .

ولتحقق من تطبيق تلك المبادئ بشركة النيل للأسمنت المحدودة تم استطلاع آراء بعض الاداريين والفنيين عن الافصاح المحاسبي والشفافية والحوكمة بشركة النيل للأسمنت عبر طرح التساؤلات التالية:

هل يشتمل الإفصاح المحاسبي في شركة النيل للأسمنت على المعلومات الجوهرية والهامة؟

هل يتم الإفصاح المحاسبي في شركة النيل للأسمنت عن المعلومات وفقاً لمعايير محاسبية عالية الجودة؟

هل يتم إعداد ومراجعة البيانات وتدقيق القوائم المالية سنوياً في شركة النيل للأسمنت من قبل مدقق خارجي ذو كفاءة والإفصاح عنها إلى مجلس الإدارة والمساهمين بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية؟

هل يتم الافصاح عن المعلومات ذات الصلة والعلاقة لمستخدميها، بشكل متساوي وفي الوقت المناسب؟

هل الحوكمة في شركة النيل للأسمنت تحقق الاستثمار الأمثل والأرشد لقدراتها ومواردها عبر تهيئة بيئة عمل تتسم بالمسؤولية والالتزام والرقابة ومراعاة مبادئ العدالة والشفافية في تحديد أهداف الشركة وخططها التجارية الاستراتيجية؟

هل يساعد الافصاح المحاسبي والشفافية في حصول الشركات المنافسة على المعلومات التي تضر بشركة النيل للأسمنت مما يخلق دافع للشركة نحو عدم التوسع في الافصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية؟

هل تستطيع الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية بشركة النيل للأسمنت فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها؟

هل يؤي الافصاح المحاسبي والشفافية في شركة النيل للأسمنت إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية؟

تم استطلاع واستقراء آراء عينات من العاملين بالشركة عن طريق طرح التساؤلات أعلاه للتعرف على الافصاح المحاسبي والشفافية والحوكمة في القوائم المالية والتقارير الدورية بالشركة. توصل الباحثان إلى أن الافصاح المحاسبي بالشركة يشتمل على المعلومات الجوهرية والهامة في القوائم المالية التي على اساسها يتم اتخاذ القرارات الادارية. وأن الافصاح المحاسبي بالشركة يتم وفق معايير عالية الجودة ومتعارف عليها بالسودان. وانه يتم إعداد ومراجعة البيانات وتدقيق القوائم المالية سنويا لكن أكثر من مراجع خارجي تعاقبوا على الشركة يعتبر تغيير المراجع الخارجي وسيلة للوصول للمراجع الاكثر كفاءة. بخصوص توفير المعلومات لمستخدميها بشكل متساوي وفي الوقت المناسب أغلب الآراء توافق على أن المعلومات تصل لمستخدميها متى ما طلب ذلك من خلال التقارير الدورية. من خلال الاستطلاع اتضح أن الحوكمة بالشركة لم تحقق الهدف المطلوب في مجال الاستثمار الامثل لقدراتها وإنجاح خطط الشركة. التوسع في الافصاح المحاسبي والشفافية لم تضرر منها الشركة نسبة لعدة عوامل اقتصادية منها موقع المصنع والطلب المتزايد على سلعة الاسمنت. نجد أنه يستطيع مستخدمي البيانات المالية بالشركة فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها. أما عن الإفصاح المحاسبي والشفافية بالشركة تؤدي إلي تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية اتضح انه ليس هناك نقابة عمالية بالشركة ولكن إن وجدت سوف يؤدي إلي تحسين المناخ التفاوضي.

النتائج:

1- لا تضرر الشركة من التوسع في الإفصاح المحاسبي والشفافية من قبل الشركات المنافسة الاخرى.

2- الحوكمة بالشركة توفر نظام محاسبي وفق معايير عالية الجودة مما ساعد في جودة المعلومات المحاسبية وحقق ثقة المستثمرين والمساهمين.

3- لا توجد بالشركة خطط قصيرة وطويلة المدى لتطوير والتوسع في العملية الانتاجية يحفز المستثمرين في المساهمة لا نجاح تلك الخطط.

4- لا يوجد ممثلين للعاملين تساعد الادارة في حل مشاكل العاملين.

التوصيات:

1- استمرار الادارة في التوسع في الافصاح المحاسبي والشفافية والحوكمة لإظهار جودة المعلومات المحاسبية عبر وسائل التواصل المتاحة لتحقيق ثقة المستثمرين والمساهمين.

2- إيجاد خطط استثمارية قصيرة وطويلة المدى لتطوير والتوسع في العملية الانتاجية تحفز المستثمرين للمساهمة في إنجاح تلك الخطط.

3- إيجاد جسم يمثل العاملين لمتابعة وحل مشاكلهم مع الإدارة

الهوامش:

[1] د. محمد محمود حميدات وآخرين، دور الافصاح والشفافية كأحد ركائز حوكمة الشركات في تحسين موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية، جامعة البلقاء التطبيقية، بالتعاون مع مركز رماح للبحث وتطوير الموارد البشرية، مجلد المؤتمر العلمي الاول لكلية عمان للعلوم المالية والمصرفية، منظمات الاعمال التحديات والتطلعات، عمان، الاردن، 27 -29 ابريل 2015م.

[2] وليد الخيالي، نظرية المحاسبة، الاكاديمية العربية الدنمارك،2007م، ص.367.

[3] معايير المحاسبة المالية، معيار الافصاح العام الفقرة 525. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، محرم 1422/مارس.

[4] لطيف زيود وآخرين، دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، (على الخط). المجلد 29، 2007، ص.181.

[5] محمد السيد الناغي، اتجاهات معاصرة في نظرية المحاسبة، (المنصورة، المكتبة العصرية،2007) ص ص.282-283.

[6] عادل محمد احمد رزق، تقييم الاستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الاوراق المالية والافصاح عنه في ضوء المعايير المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر،2003، ص.251

[7] عبدالعزيز محمد قطب، استخدم التبويب القطاعي بغرض تحسين الافصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة، دراسة تطبيقية، دكتوراة فلسفة المحاسبة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005، ص.18.

[8] عبدالله احمد طه حسين، اثر الافصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الاستثمار في الاوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص.6.

[9] نهلة محمد السيد ابراهيم، تأثير جودو التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الاوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص.44.

[10] لعيبي هاتو خلف، الافصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستير، محاسبة، بغداد، 2009، ص.89.

[11] وليد، مرجع سبق ذكره، ص.369.

[12] مصطفى حسن بسيوني، مدى ارتباط الشفافية والافصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومقفي الحسابات، الامارات العربية المتحدة، 4-5 سبتمبر 2007م، ص.4

[13] موفق عبدالحسين محمد، مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية، دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد18، الفصل الاول، 2012م، ص.12

[14] المدونة، مكتب محمد بن عفيف للمحاماة' الحوكمة في الشركات المساهمة. hp://www.afifalw.com

[15] حوكمة الشركات الدولية لمجلة "الثقافة ومجلس إدارة الشركة، المجلد 6 العدد 3 (2003).

[16] المرجع السابق ذكره

1. [17] Theyrule.net نسخة محفوظة 04 يناير 2018 على موقع واي باك مشين.

[18] Kun Wang, Sewon O,M.Cathy Claiborne: "Determinants and consequences of voluntary disclosure in an emerging market: Evidancefrom China" Journal of international Accounting Auditing and taxation, Volume 17, Issue 1,2008 Page 14-30.